وصل إلى عمان على رأسا وفد برلماني لزيارة المملكة

الغانم.. الأردن عمقنا الإستراتيجي وجئنا لنقف إلى جانبه

■ 8 مليارات دولار استثماراتنا لدى البلد الشقيق و3 آلاف مستثمر كويتي في بورصة الأسهم الأردنية

عمان - «كونا»: أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن المملكة الاردنية الهاشمية تشكل عمقا استراتيجيا ليس لدولة الكويت فحسب ، بل لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي ، موضحا ان زيارته التي بدأها أمس إلى عمان تأتي «للوقوف الى جانب اشقائنا الاردنيين قيادة وحكومة وشعبا في مواجهتهم لدورهم العربي الاصيل تجاه قضايا الامة».

وقال الغانم الذي وصل أمس إلى عمان ، على رأي وفد برلماني ، في زيارة رسمية للملكة الأردنية ، في حديث إلى وكالة الانباء الاردنية «بترا» ان علاقة الكويت مع الاردن التي أرسى دعائمها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني ، جنى ثمارها المواطن الكويتي والاردني على مدى عقود خلت بشكل مباشر ، موضحا ان اصداء هذه العلاقة ونطاقها توسع ليشمل المناحي السياسية والاستثمارية والتجارية والاقتصادية والتعليمية والثقافية وغيرها.

واوضح الغانم ان زيارته الى الاردن وهي اول زيارة خارجية له منذ توليه منصبه الحالي وتستمر ثلاثة ايام على رأس وفد برلماني رفيع المستوى «ليست بغريبة ، وهي استكمال لمسيرة العلاقات التاريخية».

وأكد انه اراد من اختيار توقيت الزيارة ارسال رسالة للشعب الأردني الشقيق بأن الأردن لن تقف وحيدة أمام المأساة الإنسانية في سوريا ، وبأن الكويت حكومة وشعبا تقف جنبا إلى جنب مع الحكومة الأردنية والشعب الأردني في مساعدة أشقائنا السوريين الذين يعانون ويلات الحرب ، مما تسبب في كارثة إنسانية تعدت حدود سوريا وباتت تمس دول الجوار.

وشدد الغانم على ان الكويت والاردن يعيشان حالة من التشابه في خاصية هامة ، وهي وجود المشاركة الشعبية في الحكم عبر البرلمانات المنتخبة والحكومات المتغيرة باستمرار ، وهو ما ضمن للبلدين الاستقرار بمفهومه العام ، موضحا ان البلدين تمكنا من خلال الحكمة والأطر الديمقراطية والدستورية من الوصول إلى تفاهم شعبي يتجاوز الخلافات والمشاكل ويصب في مصلحة البلد ومستقبله ورفعة شأنه.

وبشأن مجريات الأحداث في الدول التي شهدت ما أطلق عليه «الربيع العربي» قال الغانم ان «القيادة الحكيمة في كل من البلدين المتمثلة بجلالة الملك وسمو امير دولة الكويت وفي ضوء دساتير البلدين كانت ضامنا اساسيا لعدم الدخول في الانفاق المظلمة».

وأشار الى ان القوى السياسية في الاردن والكويت كانت معينا على تحقيق الاستقرار تجاه في المنطقة ومن الواضح أن السلطة في الكويت والأردن حافظت على الحدود المطلوبة للتغيير السلمي دون الولوج إلى مناطق خطرة تؤثر على الأمن والسلم المحلي.

وتحدث الغانم عن الاستثمارات الكويتية المتنامية في الاردن والتي بلغت اكثر من 8 مليارات دولار ، الى جانب ما يزيد على 3 آلاف مستثمر كويتي في بورصة الاسهم الاردنية ، وما يزيد على 1000 مستثمر كويتي فاعل في قطاع العقار الاردني ، موضحا ان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 270 مليون دولار عام 2011 على سبيل المثال. وهذه جميعها ثمار للدبلوماسية الرسمية والشعبية والاقتصادية بين البلدين والتي رعاها شخصيا أمير دولة الكويت وملك الأردن.

وحول موقف دولة الكويت مما يجري في مصر اكد الرئيس الغانم ان مصر هي القلب العربي النابض ، وإن تراجعت مصر لمسنا تراجعا في محيطها العربي وذلك على كافة الأصعدة الثقافية والاقتصادية والسياسية.

وشدد على انه من الواجب احترام إرادة الشعب المصري في التغيير الذي يريد واحترام حق المصريين في تحديد مصيرهم دون تدخل بل من خلال الدعم والمؤازرة.

وقال ان موقف حكومة دولة الكويت يأتي منسجما مع التاريخ الطويل للعلاقة التي تجمعنا بأشقائنا المصريين ووقوف الشعبين والدولتين جنبا إلى جنب في مختلف الظروف.

واضاف «موقف بلادنا الرسمي يأتي متوائما مع متطلبات تاريخ العلاقة وأسسه ويعكس الموقف الشعبي الذي بلا شك يرى في مصر الدولة الداعمة للكويت منذ بداية استقلالها».

وردا على سؤال بشأن الانتخابات الأخيرة في الكويت بناء على نظام الصوت الواحد لكل ناخب قال الغانم «كما تعلمون أن مرسوم الصوت الواحد حين تم صدوره لاقى مقاطعة من معظم القوى السياسية ومعلوم أن النظام الانتخابي في الكويت مر بأربع مراحل أو محطات اساسية الأولى كانت مع بداية العمل الدستوري عام 1962 وهو نظام الدوائر العشر والذي وضع بتوافق برلماني حكومي».

وتابع «والثانية كانت بعد حل مجلس الأمة عام 1976 وهو نظام الدوائر ال25 والذي صدر بمرسوم أميري وأجريت بموجبه انتخابات مجلس عام 1981 أما المحطة الثالثة فكانت في عام 2006 وجاءت بتوافق برلماني حكومي نتج عنه نظام الدوائر الخمس إلى أن دخلنا في المرحلة الرابعة الحالية والتي جاءت بمرسوم أميري في عام 2012 وتعتمد بنظام صوت واحد لكل ناخب».

وقال «رغم أننا بكل تأكيد نسعى لأن يأخذ إنشاء أي نظام انتخابي حقه من النقاش والمداولة تحت قبة البرلمان وبتعاون بين السلطتين فانه من الضروري ألا نغفل أن كافة هذه التعديلات على النظم الانتخابية أتت مواكبة للدستور وهو أمر يدعونا للفخر ككويتيين خصوصا ان حكم المحكمة الدستورية الأخير والذي أكد دستورية تعديل الدوائر الأخير وهي في حقيقة الأمر نقطة مضيئة في مسيرتنا الديموقراطية في الكويت وهو أن تبسط المحكمة الدستورية سلطتها على قرارات الأمير وأن يقبل سموه بحكمها أي كان فهذا ينم عن تطور ووعي سياسي عال للمجتمع في الكويت».

وحول دور المرأة السياسي رأى الغانم ان موضوع المرأة يجب أن لا يقف عند بوابة السياسة والعمل السياسي «فهو موضوع مجتمعي يجب أن يؤخذ في الاعتبار أوضاع المرأة العربية من زوايا عده وفقا لأنماط المجتمعات العربية الموجودة في دولها».

وأكد ان ظروف المرأة المصرية تختلف عن مثيلتها السعودية او الأردنية أو الكويتية وغيرها لكن إجمالا نستطيع أن نقول ان الاهتمام الحكومي العربي بالمرأة العربية وشؤونها لا يزال دون الطموح الذي نريد فالمرأة جزء اساسي في المجتمع وشريك في التنمية والتطوير ويجب أن يكون الاهتمام بها مؤسسا على هذه القاعدة وأن تكون المرأة جزءا من رسم سياسات تنمية المرأة بدلا من أن تكون المتلقي لهذه السياسات فهي شريكة في اتخاذ القرار وليست مستقبلة له فقط.

وردا على سؤال بشأن القمة العربية - الأفريقية التي تعقد في الكويت قريبا أكد الغانم ان استضافة الكويت للقمة العربية الأفريقية من شأنه أن يمد جسور بين العرب والقارة الأفريقية.

واضاف «لا احتاج هنا إلى التدليل على الجهد الكويتي المنفرد في دعم العديد من الدول الأفريقية عبر المشاريع التي يشرف عليها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وهي مشاريع تتكلف مليارات الدنانير».

وقال من المعلوم أن القارة الأفريقية فيها من الملفات العديدة التي تدخل في عمق الاهتمامات الاستراتيجية العربية كالأمن المشترك والاقتصاد والتنمية وهذه العناوين لا تتطور من دون علاقات سياسية متينة.

ورأى ان استضافة دولة الكويت لهذه القمة التي ستنعقد في الفترة من 18 إلى 20 نوفمبر 2013 تعتبر «ترجمة للاهتمام الكويتي بالعلاقات العربية الأفريقية»رئيس مجلس الاعيان الاردني يؤكد أهمية زيارة رئيس مجلس الامة في تعزيز العلاقات الثنائية

من جهته رحب رئيس مجلس الاعيان الاردني طاهر المصري هنا اليوم بالزيارة المرتقبة لرئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق الغانم والوفد المرافق له للاردن ، مؤكدا اهميتها في تعزيز علاقات التعاون بين الجانبين.

وقال المصري في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان الزيارة تشكل فرصة ومناسبة طيبة لتبادل الاراء والافكار مع الرئيس الغانم والوفد المرافق له حول العلاقات الاخوية القائمة بين الاردن والكويت وسبل تعزيزها لاسيما على الصعد البرلمانية.

واضاف ان اللقاء سيبحث مختلف التطورات التي تشهدها المنطقة والتداعيات المترتبة على تطورات الازمة السورية وما تشهده الاراضي الفلسطينية المحتلة من ممارسات عدوانية سافرة على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلي وذلك لتفعيل العمل البرلماني العربي للتعامل مع هذه التطورات بما يحقق المصالح العربية المشتركة ويخدم قضايا الامة كافة.

واشار الى ان الكويت ذات حضور اقليمي وعربي ودولي مهم وهي دولة رائدة في مجال الديمقراطية والتي حافظت عليها رغم كل التطورات والاحداث التي شهدتها المنطقة اضافة الى استضافتها اعدادا كبيرة من الاردنيين العاملين فيها والذين يحظون بالرعاية والاحترام.

واعرب عن تطلع بلاده الدائم لتدعيم علاقات التعاون القائم بين البلدين مؤكدا حرص مجلس الامة الاردني بشقيه الاعيان والنواب على التواصل والتشاور مع رئيس واعضاء مجلس الامة الكويتي انسجاما مع مقتضيات المصالح المشتركة والتعاون الثنائي وذلك تعزيزا لجهود قيادتي البلدين الحكيمتين.

وثمن مواقف الكويت الداعمة للاردن في مختلف المجالات وخاصة التنموية والاقتصادية منها مؤكدا اهمية تعزيز علاقات التعاون المشترك وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

مرزوق الغانم

طاهر المصري

■ طاهر المصري : الكويت ذات حضور إقليمي وعربي ودولي مهم وهي دولة رائدة في مجال الديمقراطية

تتمات

نواب : الأمن غائب

وعلى الرغم من إشادة عدد من النواب بسرعة رد فعل اجهزة وزارة الداخلية ، وتقديرهم الجهود التي بذلها رجال الامن لسرعة ملاحقتهم للمشتبه في تورطهم في جريمة القتل والقاء القبض عليهم ، فقد انتقدوا في الوقت نفسه ضعف الإجراءات الأمنية في المجمعات التجارية ، ما يفتح الباب أمام وقوع مثل تلك الجرائم وتكرارها .

في هذ الإطار طالب رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي بوقفة جادة من مختلف اجهزة الدولة ، مع المجمعات التجارية التي تقصر في اجراءات حفظ الامن والسلامة ، ومعاقبتها حتى لو ادى ذلك لسحب تراخيص المجمعات المخالفة لشروط الامن ، حفاظا على ارواح مئات الآلاف من المواطنين والمقيمين الذين يرتادون تلك المجمعات يوميا.

واكد عسكر ضرورة الزام ملاك المجمعات بتوفير كل ما يتطلبه حفظ الامن والسلامة داخلها ، مثل وجود اجهزة الكترونية حديثة للكشف عن الأسلحة والآلات الحادة التي بحوزة رواد المجمعات ، ومنع دخولهم بتلك الاسلحة التي استخدمت في حوادث القتل التي شهدتها المجمعات التجارية.

من جهته أكد النائب د. محمد الحويلة أن على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة ، لتأمين المجمعات للحد من ظاهرة العنف بين الشباب والتي أدت الى وقوع ضحايا ، مثلما حدث في احد المجمعات في السالمية مساء الخميس ، وذلك بعد عدة اشهر من جريمة الافنيوز ، معتبرا أن ذلك «مما يدل على عدم اتخاذ اجراءات ملموسة جادة وفعالة تجاه هذا الملف» .

ودعا الحويلة الى مجاراة العصر ومواكبة التقدم العالمي في مجال الأمن ، وذلك عن طريق تطوير وتحديث كافة القطاعات الأمنية والشرطية ، وزيادة عدد افراد الامن ، وتوفير الامكانيات المادية للنهوض بالمستوى الأمني وإدخال الأجهزة الأمنية الحديثة ، ورسم استراتيجية منظومة أمنية متكاملة لمكافحة الجريمة وضرب أوكارها في مختلف مناطق الكويت .

وشدد على اهمية تطبيق القانون على الجميع ليعم العدل والأمان ، وايجاد وظائف للشباب وفق ما يتطلبه السوق وبما يتلاءم مع شهاداتهم الجامعية لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري ، واستثمار المناسبات الوطنية والاقليمية والعالمية من أجل ترسيخ مفهوم الأمن الوطني

من جهته حمل النائب عبدالله التميمي وزارة الداخلية جريمة مجمع المارينا التي وقعت مساء أمس الأول وراح ضحيتها شاب كويتي في مقتبل العمر ، وذلك «لتقصيرها في الحفاظ على الامن بالمجمعات التجارية والأسواق ، وعدم أخذها الدروس والعبر من جريمة الافنيوز» .

وقال إن قيادات الداخلية يقومون بعملهم منذ سنوات طويلة ، لكنهم لايتقنون سد الثغرات الامنية التي تتسبب في وقوع الجرائم الكبرى التي تؤدي لازهاق أرواح الضحايا ،مؤكدا في الوقت نفسه أن نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد باتت مسؤوليته كبيرة ، لمعالجة القصور في أداء الاجهزة الامنية ، وتأهيل قياديها على منع وقوع تلك الجرائم قبل حدوثها وتأسيس ثقافة الانذار المبكر لدى أجهزة الداخلية.

وهاجم التميمي ادارات المجمعات التجارية لعدم قدرتها على حفظ النظام والامن عبر القصور الواضح في اداء حفظ الامن لديهم ونقص اعداد السيكوريتي وكاميرات المراقبة ، مطالبا الجهات المعنية بضرورة وضع شرط توفير نقطة أمن من الداخلية ضمن شروط الترخيص بجانب اشتراط اعداد كبيرة لقسم الامن في اي مجمع.

من ناحيته دعا النائب حمدان العازمي وزارة الداخلية بمختلف قياداتها الى تكثيف الجهود من أجل منع جرائم القتل والتي بدات تزداد خلال الاونة الاخيره وامام مرئ الجميع مثل جريمة المارينا والتي ذهب ضحيتها شاب، محذرا من تكرار مثل هذه الجرائم في المجمعات التجارية والتي تؤدي لترويع المجتمع الكويتي الامن وبث الذعر بين افراد المجتمع .

وطالب العازمي الحكومة بفرض عقوبات على المجمعات التجارية التي تقصر في اجراءات حفظ السلامة ويجب اشتراط وجود اجهزة الكشف عن الالات الحادة، مستغربا من استخدام السكاكين بالمجمعات التجارية كاداة للجرائم فكيف يتم ادخال هذه السكاكين.

انتخابات البلدي

وأرجع مرشح الدائرة الثالثة عبد العزيز التويجري ضعف الإقبال في الدائرة الثالثة الى ضعف الأداء الإعلامي الحكومي، الامر الذي يقلل من شأن عمل المجلس البلدي، ومما اثر على نفسية المرشحين الى جانب التكلفة العالية والمصاريف الكبيرة والذي تمنا التويجري ان يكون هناك في المستقبل تغطية كبيرة تحفيزا للمواطنين على الحضور.

وأضاف خلال تواجده في مدرسة الفيحاء المتوسطة للبنات، والتي يوجد بها قرابة 220 ناخبا، لمتابعة أجواء الانتخابات في دائرته الثالثة، الحكومة تدفع ملايين الدنانير في الانتخابات ومن المفترض ان تحاسب على هذا التقصير.

ولفت الى ان الحكومة تسعى من خلال ذلك الى إنهاء معنى الديمقراطية في الكويت، لعدم ثقتها بتلك الثقافة، متمنا ممن ينجح في الانتخابات ان يخلص لهذا الوطن، وان تكون المشاريع والتوصيات من داخل اللجان الفنية للمجلس البلدي.

وقال التويجري: ان الكويت اصبحت تنتعش بالديمقراطية وانتخابات كثيرة مثلما يحد بمجلس الامة اصبحت انتخاباته كل ستة اشهر بدلا من اربع سنوات، وان هذا اصبح اكثر مناخ ديمقراطي تعيشه الكويت ، وأتمنى ان مجلس الامة يحاسب وزارة الاعلام على هذه التغطية الاعلامية السيئة للمجلس البلدي من الانتخابات.

من جانبه قال مرشح الدائرة الثالثة عبد العزيز الشمروخ إن انتخابات المجلس البلدي انتخابات مهمة، ولا تقل أهميتها عن أهمية انتخابات مجلس الامة، ولدى المجلس البلدي الكثير من المشاريع التي تهم الناس وتدفع بعجلة التنمية للامام لذلك نتمنى من الجميع اختيار الرجل المناسب، للقيام بأداء هذا الواجب.

بدوره قال مختار منطقة الفيحاء أتيت اليوم من اجل دعم الديمقراطية الكويتية، وتعزيزها، وأتمنى ان تستمر أعراس الكويت الديمقراطية وأن لا تتوقف.

وأضاف، هناك هدوء نسبي في ساعات الصباح وأتمنى الا يتأخر الناس عن المشاركة الفاعلة في اداء هذا الواجب.

بدورها، قالت عضو جمعية الشفافية الدكتورة سحر الحملي، نسعى من خلال تواجدنا في اللجان لنرى مدى تطبيق قانون الانتخابات، ولاحظنا خلال جولاتنا هدوءا نسبيا في الإقبال على اللجان من قبل الناخبين.

ولفتت الى أن لجنة الفزعة في جمعية الشفافية لم تسجل أية مخالفات في انتخابات البلدي بخلاف انتخابات مجلس الامة، التي سجلت اللجنة به بعض المخالفات.

من ناحية اخرى، اضاف متطوع في جمعية الهلال الاحمر الكويتي اردف الشطي ، نحن متواجدون في لجنة الفيحاء متوسطة بناء للدائرة الثالثة ونحن موجودون الان للخدمات الطبية ومساعدة المسنين ،ويوجد عيادة طبية لاستقبال اي حالة مرضية.

بالإجماع .. مجلس

بهذا القرار، ويعتبر هذا أول قرار ملزم من الناحية القانونية يصدره مجلس الأمن بشأن سوريا منذ بدء الصراع فيها قبل أكثر من 30 شهرا ، وكانت روسيا والصين قد أعاقتا استصدار ثلاثة قرارات سابقة دعمها الغرب عبر مجلس الأمن الدولي ضد الرئيس السوري بشار الأسد.

وصوت المجلس على مشروع القرار أمس بعد موافقة منظمة حظر الأسلحة الكيماوية على خطة للتخلص من ترسانة دمشق الكيماوية بحلول منتصف 2014، ويأمل خبراء دوليون في الأسلحة الكيماوية بدء العمل داخل سوريا الأسبوع المقبل.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن الأمم المتحدة أكدت على أن «الدبلوماسية يمكنها سلميا نزع قتيل أسوأ أسلحة الحرب».

كما أثنى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على هذه الخطوة. وأكد لافروف على أن نجاح الجهود الدولية لا يعد «مسؤولية دمشق وحدها»، بل يجب على المعارضة السورية أن تتعاون. وحذر كيري الحكومة السورية من أن عدم الالتزام بالقرار سيكون له «تداعيات»، لكن وزير الخارجية الروسي أوضح أن أي إجراء عقابي سيتطلب قرارا ثانيا لمجلس الأمن.

ويدين قرار مجلس الأمن استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا، لكن لا يلقي باللائمة على طرف بعينه.

وكانت موسكو قد اقترحت تفكيك الترسانة السورية من هذه الأسلحة عقب تهديد واشنطن بالقيام بإجراء عسكري ضد دمشق.

من جهة أخرى حذر وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، النظام السوري من «تداعيات» في حال عدم احترامه للقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي بشأن تفكيك ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية.

وأثنى كيري على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات مطولة بين واشنطن وموسكو، معتبرا أنه «خرق مهم»، مضيفا أن «مجلس الأمن أثبت أنه عندما نضع السياسة جانبا لمصلحة الخير العام، نبقى قادرين على صنع أمور مهمة.

وتابع كيري قائلا: «في حال تم تنفيذ هذا القرار بالكامل، سنكون قد تخلصنا من أحد أكبر برامج الأسلحة الكيماوية في العالم من إحدى أكثر المناطق هشاشة».

إلا أن كيري أوضح أن الأسلحة الكيماوية السورية ليست المشكلة كلها في سوريا، مؤكدا ضرورة التوصل إلى حل لإنهاء النزاع المستمر منذ أكثر من 30 شهرا والذي أسفر عن أكثر من 100 ألف قتيل بحسب الأمم المتحدة.

واعتبر كيري أن العالم «لا يزال يحمل عبء القيام بما علينا القيام به لإنهاء عمليات القتل الجماعي بوسائل أخرى»، مضيفا «علينا العمل معا بالتصميم نفسه، التعاون نفسه الذي أوصلنا إلى هنا الليلة، بهدف إنهاء النزاع الذي لا يزال يمزق سوريا حتى يومنا هذا».

من جهته، اعتبر وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، أن مجلس الأمن الدولي «يستحق أخيرا اسمه»، وذلك تعليقا على إقرار المجلس قرار تفكيك الترسانة الكيماوية السورية، إلا أن فابيوس أوضح أن هذا القرار «لن يخلص لوحده سوريا»، داعيا إلى إعادة إطلاق العملية السياسية من خلال مؤتمر «جنيف 2» المقرر عقده في أواسط نوفمبر، وفي إشارة إلى التهديدات التي أطلقتها واشنطن وباريس بشن ضربات عسكرية على النظام السوري، اعتبر فابيوس أن «الحزم أجدى نفعا».

كما دعا مجلس الأمن إلى التعاطي بحذر مع النظام السوري، قائلاً: «لا يمكننا تصديق نظام كان ينفي حتى مؤخرا حيازته مثل هذه الأسلحة»، معتبرا أن «تعاون سوريا يجب أن يكون غير مشروط، يجب أن يعكس شفافية تامة».

ومن جانبه، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الأطراف الدولية كافة إلى المساهمة في مهمة نزع الأسلحة الكيماوية السورية.

واعتبر بان أن نجاح مهمة المفتشين يعتمد على تنفيذ الحكومة السورية لواجباتها دونما تأخير.

وتابع قائلا: «سنحاول في الأيام القليلة المقبلة تذليل الصعاب أمام مهمة انتزاع تلك الأسلحة وتقديم التوصيات إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب».

بدوره أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن مجلس الأمن الدولي سيكون مستعدا لاتخاذ خطوات عقابية في حال حدوث انتهاكات مؤكدا للقرار الذي تبناه أمس السبت حول التخلص من ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية.

وقال لافروف، بعد أن وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار الذي حمل رقم 2118 إن «مجلس الأمن الدولي.. سيكون مستعدا للقيام بعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح تام».

وكان لافروف يشير بذلك إلى الفصل الذي يتعلق بسلطة مجلس الأمن على فرض تطبيق قراراته من خلال العقوبات أو القوة العسكرية. يذكر أن أي خطوة من هذا القبيل ستتطلب قرارا جديدا من المجلس.

واعتبر لافروف أن القرار الذي أخذه مجلس الأمن «سيعكس مدى استعداد الحكومة السورية للتعاون بشكل كامل وأن تتحمل مسؤولياتها»، مضيفاً أنه يجب في الوقت نفسه «فرض ضغوط على المعارضة والدول التي تؤيدها لوقف أي أنشطة قد تنطوي على استخدام الأسلحة الكيماوية».

ومن ناحيته، كشف بشار الجعفري، سفير سوريا بالأمم المتحدة، أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن يغطي معظم مخاوف الحكومة السورية.

وشدد الجعفري على أنه يتعين أيضا على الدول التي تساعد مقاتلي المعارضة أن تلتزم بقرار مجلس الأمن.

وأضاف أن الحكومة السورية «ملتزمة بشكل كامل» بحضور مؤتمر «جنيف 2» في نوفمبر لإنهاء النزاع الدائر في سوريا.

«الصحة» : طعوم

كورونا لموسم الحج، وذلك بعد نجاح تجربة «العمرة» التي انتهى موسمها بعدم حدوث أي إصابة.

وذكر د.الحمد في تصريح له خلال اللقاء التنويري الذي اجراه الفريق الطبي مع الكوادر الطبية لحملات الحج الكويتية امس في وزارة الصحة أن الفريق الطبي قرر خفض اعداد الكوادر الطبية للحملات ليتناسب مع الخدمات المقدمة للحجاج.

واشار الى أن المهام الوظيفية للكوادر الطبية «الاطباء والممرضين» في الحملات هي التعرف على الحالات المرضية لحجاج الحملة، واخذ الاحتياطات اللازمة، بالاضافة الى العمل على توفير الخدمة الطبية لحجاج الحملة وفق الامكانيات المتاحة، علاوة على التأكد من توفير التجهيزات الطبية للعيادة وغرفة الملاحظة والاشتراطات الصحية، واستلام الادوية المخصصة من قبل فريق الخدمات الطبية وتخزينها بطريقة جيدة.

بدوره، اعلن نائب رئيس الفريق الطبي لبعثة الحج الكويتية مغير الشمري عن انطلاق الدفعة الاولى الى الديار المقدسة من الفريق الطبي لبعثة الحج الكويتية اليوم برئاسته، مشيرا الى أن الدفعة الثانية ستطلق الجمعة الرابع من اكتوبر برئاسة د.حمد الحمد، منوها بأن مواعيد العودة للدفعتين ستكون لـ«الاولى 21 اكتوبر، والثانية 20 اكتوبر.

إنشاء شركة

وقال المجدلي في بيان صحافي أمس، ان انشاء الشركة يمثل خطوة رائدة لتوفير المزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين في القطاع الخاص سيما انها تهدف الى تحقيق أهداف البرنامج في الاستخدام الامثل للقوى البشرية الوطنية ودعم دوره في توفير الفرص الوظيفية للمواطنين وتشجيعهم على العمل في الجهات غير الحكومية.

وأعرب المجدلي عن الامل في أن تكون هذه الشركة بمنزلة النواة لعدة شركات تهتم بتوظيف العمالة الوطنية مشيرا ان من بين تلك الشركات المستهدفة قارئي عدادات الكهرباء والمياه وغير ذلك من مهن اخرى.

600 ألف حاج

في هذا الصدد إلى أن جميع مؤسسات الطوافة تسلمت مواقع المخيمات الخاصة بها داخل المشاعر المقدسة ، وهي الآن بصدد العمل على تجهيزها لاستقبال الحجاج خلال مرحلة التصعيد إلى المشاعر المقدسة، ووفقا لما ذكرت وكالة الأنباء السعودية.

وأوضح عقب تفقده أمس الخدمات الميدانية لمؤسسة مطوفي حجاج الدول الإفريقية غير العربية، بحضور عدد من المسؤولين في الوزارة ومؤسسة أرباب الطوائف، أن مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة استقبل، الجمعة، أكثر من 96 رحلة حج دولية، فيما فاق عدد رحلات الحج الدولية اليومية في مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة أكثر من 100 رحلة حج يومية.

وأهاب قاضي بضرورة متابعة كافة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن لحظة بلحظة، لا سيما ما يقع منها في إطار الاهتمام بمساكن الحجاج ونظافتها وجاهزيتها بشكل دائم ومستمر، كاشفا عن جملة من التقارير التي ترد عن مساكن الحجاج، مؤكدا أنها في حالة جيدة.

ودعا وكيل وزارة الحج لشؤون الحج الجميع لمضاعفة الجهود لاستقبال وفود الحجيج، مشددا على أن الإخلاص سر النجاح في الخدمة التي تؤدى لحجاج بيت الله الحرام، وهو الشرف الذي خص الله به هذه البلاد حكومة وشعبا دون غيرها، وأشاد في الوقت نفسه بالجوانب الإيجابية التي شاهدها خلال هذه الجولة التفقدية وما لمسه من كافة العاملين بمجموعات الخدمة الميدانية التي زارها والروح المعنوية العالية، والاستعداد في سبيل بذل أقصى الجهود لخدمة وراحة ضيوف الرحمن.

السودانيون يهتفون

تواصل اليوم نفس نهجها في قتل المتظاهرين السلميين الذين قالوا لا لتحميل الشعب السوداني فاتورة ربع قرن من السياسات الفاشلة والفساد وسوء الإدارة والحروب. ونتائج هذا لم تعد تخفى على أحد، ففي كل بيت في السودان اليوم شهيد أو معتقل».

وقالت التنسيقية إن «آلة العنف والقتل واجهت المتظاهرين السلميين في الأيام الستة الماضية وسقط جراءها حتى الآن 116 بالرصاص الحي فضلا عن مئات الجرحى والمعتقلين».

وواصل البيان: «ولما كان لزاماً على القوى العاملة من أجل التغيير والفاعلة من أجل مصلحة الوطن ومهمومة بقضاياه أن تجمع كل الجهود لمواصلة هذه الانتفاضة إلى نهاياتها بإسقاط هذا النظام الجاثم على صدر الوطن فقد اجتمعنا لتكوين تنسيقية لقوى التغيير من التجمعات الآتية: تحالف شباب الثورة السودانية، قوى الإجماع الوطني، والنقابات المهنية «نقابة الأطباء، لجنة المعلمين، نقابة أساتذة جامعة الخرطوم، التحالف الديمقراطي للمحامين، نقابة أطباء الأسنان»، وتحالف منظمات المجتمع المدني».

وترفع التنسيقية شعارات «تنحي النظام فوراً وحل كل أجهزته التنفيذية والتشريعية، وتكوين حكومة انتقالية تضم كل أطياف الشعب السوداني تتولى إدارة البلاد لمرحلة انتقالية مقبلة، والمحاسبة والقصاص لكل من شارك في جرائم القمع والتعذيب والقتل في حق أبناء الشعب السوداني، وإيقاف الحرب الدائرة فورا، ووضع الأسس للسلام المستدام عبر عملية مصالحة وطنية شاملة تخاطب بذور الأزمة السودانية»، وأكدت التنسيقية «إننا لن نتخدع بآلة الإعلام السلطوي الكاذب الذي يحاول أن يوصم هذه الانتفاضة المجيدة بجرائم التخريب الذي يرتكبه أفراد أجهزته الأمنية، بينما يقابل أبناء شعبنا يوميا سلطة القمع بصدور عارية وحناجر ملؤها الهتاف من أجل الحرية، وستستمر جماهير شعبنا الأبية في ثورتها المجيدة معتصمة بالشوارع ورافعة راياتها بالهتاف حتى تحقق مطالبها بالحرية والكرامة والسلام والعيش الكريم».

وناشدت التنسيقية «كافة الشرفاء في الجيش والشرطة الا تتلوث أيديهم بالمشاركة في سفك دماء أبناء الشعب السوداني، وألا يشاركوا مع ميليشيات النظام ومرتزقته في جريمة قتل الشعب السوداني».

من جهة أخرى اعترفت الحكومة السودانية بمقتل أربعة متظاهرين أمس الأول الجمعة ، إلا أنها لم تتحمل مسؤولية مقتل هؤلاء ، في حين يستعد السودانيون ليوم سادس من تظاهرات الاحتجاج ضد الحكومة.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية عن الأجهزة الأمنية قولها إن «مسلحين لم تعرف هوياتهم أطلقوا النار الجمعة على متظاهرين في الخرطوم بحري وفي الخرطوم وأم درمان وقتلوا أربعة متظاهرين».

تونس: تشكيل

المجال لحكومة انتقالية تقود البلاد الى انتخابات جديدة.

وجاء في بيان وقعه رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي : «تؤكد حركة النهضة مجددا قبولها مبادرة المنظمات الراعية للحوار «وهي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين بتونس»...والدخول فورا في الحوار الوطني»، أضاف البيان «كما تجدد دعوتها كل الأطراف إلى تجاوز خلافاتها بالحوار والبحث عن التوافقات التي تجنب البلاد مخاطر العنف وتضعها على طريق استكمال المسار الانتقالي».